

بحار الأنوار

[34] عقائدهم وأقوالهم وأفعالهم، ومعلوم أن ا[] تعالى لا يأمر عموماً بمتابعة من يعلم صدور الفسق والمعاصي عنه مع نهيه عنها، فلا بد من أن يكونوا معصومين لا يخطئون في شيء حتى تجب متابعتهم في جميع الأمور، وأيضاً أجمعت الأمة على أن خطاب القرآن عام لجميع الأزمنة لا يختص بزمان دون زمان، فلا بد من وجود معصوم في كل زمان ليصح أمر مؤمني كل زمان بمتابعتهم. فإن قيل: لعلمهم أمروا في كل زمان بمتابعة الصادقين الكائنين في زمن الرسول صلى ا[] عليه وآله فلا يتم وجود المعصوم في كل زمان. قلنا: لا بد من تعدد الصادقين، أي المعصومين بصيغة الجمع، ومع القول بالتعدد يتعين القول بما تقوله الإمامية إذ لا قائل بين الإمامية بتعدد المعصومين في زمن الرسول صلى ا[] عليه وآله مع خلو سائر الأزمنة عنهم، مع قطع النظر عن بعد هذا الاحتمال عن اللفظ. وسيأتي تمام القول في ذلك في أبواب النصوص على أمير المؤمنين صلوات ا[] وسلامه عليه. والعجب من إمامهم الرازي كيف قارب ثم جانب وسدد ثم شدد وأقر ثم أنكر وأصر، حيث قال في تفسير تلك الآية: إنه تعالى أمر المؤمنين بالكون مع الصادقين، ومتى وجب الكون مع الصادقين فلا بد من وجود الصادقين، لأن الكون مع الشيء مشروط بوجود ذلك الشيء، فهذا يدل على أنه لا بد من وجود الصادقين في كل وقت، وذلك يمنع من إطباق الكل على الباطل، فوجب (1) إن أطبقوا على شيء أن يكونوا محقين، فهذا يدل على أن إجماع الأمة حجة فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: المراد بقوله: (كونوا مع الصادقين) أي كونوا على طريقة الصالحين (2) كما أن الرجل إذا قال لولده: كن مع الصالحين لا يفيد إلا ذلك، سلمنا ذلك لكن نقول: إن هذا الأمر كان موجوداً في زمان

(1) في المصدر: ومتى امتنع اطباق الكل على

الباطل وجب. (2) في المصدر: على طريقة الصادقين.